

## شرح «لب الأصول» الكتاب الرابع [القياس] (71) قوادح العلة -

### عدم الكسر

حسام لطفي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين. اما بعد فهذا هو المجلس السابع عشر لشرح كتاب القياس من لب الاصول لشيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله تعالى وراضي عنه - 00:00:00 ونفعنا بعلومنا في الدارين وكنا آآ قد وصلنا لكلام المصنف رحمه الله تعالى عن قوادح القياس وقول المصنف رحمه الله تعالى ومنها الكسر. في الاصح قال وهو الغاء بعض العلة مع ابداله او لا - 00:00:18

ونقض باقيها كما يقال في الخوف صلاة يجب قضاوها فيجب اداؤها كالامن فيعترض فليبدل بالعبادة ثم ينقض بصوم الحائض او لا يبدل فلا يبقى الا يجب قضاوها. ثم ينقض بما مر - 00:00:42

الامام المصنف رحمه الله تعالى هنا ما زال عن اه قوادح القياس ومن هذه القوادح كما يذكر رحمه الله تعالى قادح الكسر المراد بقادح الكسر هنا يعني ان يبين المعترض - 00:01:05

عدم تأثير احد وصفي العلة ونقض الوصف الآخر المربى قادح الكسر هنا يعني ان يبين المعترض عدم تأثير احد وصفي العلة ونقض الوصف الآخر ومعنى ذلك ان العلة تكون مركبة من وصفين. يبقى الكلام هنا هذا القادح انما يكون في العلة المركبة - 00:01:23 من وصفين فيأتي المعترض ويبين ان احد وصفي العلة غير مؤسر ثم يأتي على الجزء الثاني من اجزاء العلة ويبين انها منقوضة فهل هذا قادح في القياس ولا ليس بقادح - 00:01:54

هذا الذي اراده المصنف رحمه الله تعالى وبين ان الاصح ان الكسر هذا قادح في القياس فاذا نعود ونقول عندنا الان علة مركبة من جزئين المعترض يأتي على جزء ويبين انه غير مؤثر ثم يأتي على الجزء الثاني ويبين انه منتقد - 00:02:18 وهذا قادح في القياس على الاصح مثل ذلك يأتي المعلم او المستدل صاحب الدعوة ويقول لا يجوز بيع الغائب طيب هذه دعوة ما دليله على ذلك؟ ما علة هذا الحكم؟ يقول لانه - 00:02:44

مباع مجھول لانه مباع مجھول الصفة عند العقد حال العقد الم يصح يبقى هنلاحر الان انه ذكر في علته امررين انه مباع وانه مجھول الصفة عند العقد حال العقد قال فلم يصح - 00:03:10

قياسا على ما لو قال بعترك ثوبا. يعني لو جاء شخص وقال لآخر بعترك ثوبا. هذا البيع لا يصح لانه مباع مجھول الصفة عند العقد حال العقد وهذا فيه غرر كما درسنا قبل ذلك وعرفنا ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرض - 00:03:36 ومن شرط صحة البيع المعلومية في المباع فلما يأتي ويقول بعترك ثوبا فهذا لا يصح كذلك هنا المستدل بيقول لا يجوز بيع الغائب لانه مباع مجھول مجھول الصفة عند العقد حال العقد - 00:04:00

فهمنا؟ يبقى هنا عندي امران في العلة كونه مبيعا وكونك ذلك مجھول الصفة عند العقد حال العقد يأتي المعترض ويقول هذا القياس منكسر. هذا القياس مقدوح فيه بما لو عقد على امرأة لم يرها - 00:04:22

لو عقد على امرأة لم يرها هذه امرأة مجھولة الصفة عند العقد حال العقد ومع ذلك العقد صحيح ولا ليس ب الصحيح الجواب نعم هذا عقد صحيح لو انه عقد على امرأة لم يرها فالعقد صحيح - 00:04:50

وليس من شروط صحة العقد ان يرى المرأة اولا لا هذا لا يشترط طيب لو انه تزوج من امرأة لم يرها وبعد ما تزوج وجد في هذه

المرأة احد عيوب النكاح - 00:05:08

التي بها ينفسخ العقد كالررق او آآ نحو ذلك من هذه العيوب او كونها مجنونة او بها او بها برص الى اخره هنا الشارع كفل له حق الفسخ او انه وجد هذه المرأة لا تحسن - 00:05:29

عشتره فاجاز له الشارع الطلاق العلاقة بين الرجل والمرأة في الاسلام علاقة ليست ابدية يعني هي قوامها على عقد بين رجل وامرأة على خلاف ما يدعوه بعض اهل الملل كالنصاري انه لا يجوز - 00:05:50

بعض مذاهبهم طبعا. لا يجوز للرجل ان يطلق امرأته ولهذا تجد عند هؤلاء والعياذ بالله آآ الرجل يزني مع امرأة اخرى لكن لا يتزوج عليها تجد المرأة تزني مع رجل اخر لكن لا تطلب طلاقها من الرجل والعياذ بالله - 00:06:12

لهذا تجد اولاً في هذه المجتمعات لا اب لهم. لا ام لهم وتتجدد المشردين وغير ذلك مما نتج عن هذا عن هذا الامر لكن في الاسلام ليس عندنا شيء من ذلك. الان تزوج رجل امرأة حتى وان لم يرها - 00:06:37

ووجد بها عيوبا من العيوب التي تنفسخ التي ينفسخ بها عقد النكاح فمن حقه ان يفسخ هذا العقد وكذلك المرأة لو وجدت عيوبا من العيوب التي توجد في الرجل بعد ان عقد عليها. فمن حقه فمن حقها كذلك ان تطلب فسخ هذا العقد - 00:06:59

لان وجدته مجنونا او وجدته مجبوبا او عينينا الى اخر ذلك فالحاصل يعني ان رؤية المرأة قبل العقد هذا ليس بشرط في صحة النجاح فهنا المستدل لما جاء و قال لا يجوز بيع الغائب لانه مبيع مجهول الصفة - 00:07:22

عند العاقد حال العقد فلم يصح قياسا على ما لو قال بعتك ثوبا. المعارض جاء وقال هذا القياس ليس ب صحيح لماذا؟ قال كما لو عقد على امرأة لم يرها فانها مجهولة الصفة عند العاقد حال العقد ومع ذلك صح العقد. ده كلام المعارض - 00:07:48

فهنا المعارض لاحظ ان المستدل اتى بعلة مركبة مركبة من ماذ؟ مركبة من كونه مبيعا ومن كونه مجهول الصفة عند العاقد حال العقد فجاء المعارض ولم يعتبر الوصف الاول اصالتك - 00:08:15

اللي هو كونه مبيعا. قال لا يجوز بيع الغائب. لانه مبيع مجهول الصفة تمام فجاء هذا المعارض ولم يعتبر الوصف الاول اصالتك اللي هو كونه مبيعا واعتبر ان هذا لا تأثير له عنده - 00:08:40

فاتى على الوصف الثاني وهو انه مجهول الصفة عند العاقد حل العقد واراد ان ينقض هذا الوصف طيب كيف ينقضه بان ياتي بصورة فيها هذه الجهالة ومع ذلك صح العقد - 00:09:03

وهذه الصورة في النكاح فيما لو عقد على امرأة لم يرها قبل ان يعقد عليها فهذه آآ امرأة عقد عليها ولم يرها ومع ذلك صح العقد يبقى هنا لاحظ هنا ان هذا المعارض اهم - 00:09:26

جزءا من العلة باعتبار انها غير مؤثرة عنده واتى على الجزء الساني من العلة ونقضه بما ذكرنا ونقضه بما ذكرنا. طيب هذا الفعل من المعارض هل هو قادر للقياس ولا غير قادر؟ هذا مما جرى فيه الخلاف بين العلماء كما اشار المصنف رحمة الله تعالى - 00:09:47

والاصح انه قادر وانه حجة. يعني يجوز للمعارض ان يوجه هذا القادر الى علة المستدل التي تتكون من اوصاف او من اجزاء هذا مذهب المصنف رحمة الله تعالى وكذلك ذهب اليه في الاصل - 00:10:13

يعنى ذهب اليه تاج الدين السبكي في جمع الجواجم وبه قال ايضا البيضاوي وبه قال ابو اسحاق الشرازي وغيرهم من العلماء ما دليلهم على ذلك قالوا لان العلة اما ان تكون - 00:10:33

مجموعه اوصاف واما ان تكون بعضا من هذه الاوصاف فلو كانت هذه العلة عبارة عن مجموعة من الاوصاف فبطلة العلة فيما لو بين ان بعض هذه الاوصاف غير مؤثرة وان البعض منها - 00:10:54

اللي هو البعض الآخر هذا متتقد على النحو الذي بيناه لم يبق عنده الا الاحتمال الآخر وهو ان تكون العلة بعضا من الاوصاف فحينئذ لما ياتي المعارض وينقض هذا البعد الآخر - 00:11:14

فهذا فيه رد لهذه العلة وبالتالي فيه نقض لهذا القياس طيب هذا بالنسبة لقول المعارض. طيب كيف يجيب المستدل على على اعتراض هذا المعارض يبقى الان هو المستدل اتى بحكم - 00:11:34

وبين علة هذا الحكم وان هذه العلة مجموعة من وصفين المعتبر بين ان احد هذين الوصفين غير مؤثر وان الوصف الآخر هذا منتقض المستدل كيف يجيز عن هذا الاعتراض - 00:11:55

يجيز المستدل عن هذا القادح او عن هذا الاعتراض باحد امرتين الامر الاول وهو ان يبين المستدل ان ما اسقطه المعتبر وصف مؤثر انت ايها المعتبر تدعى ان احد جزئي - 00:12:18

العلة غير مؤثر فالاجابة على ذلك ان يثبت المستدل ان هذا الوصف مؤثر. لا كما يدعوه المعتبر طيب كيف ذلك؟ بان يأتي بدليل يقيمه على ذلك او يبين ان هذا الوصف مؤثر عنده هو. وان لم يكن - 00:12:38  
مؤثرا عندك لكنه مؤثر عندي طيب الطريق الثاني وهو ان يبين المستدل فرقا بينما ذكره هو يعني كمستدل وبين ما اورده المعتبر.  
واعتراض به. المعتبر انت على الوصف الثاني انه منتقد - 00:13:04

فيأتي المستدل ويبين ان هذا الوصف غير منتقب نرجع ونقول ان المستدل يمكن ان يجيز عن اعتراض هذا المعتبر وذلك باحد طريقين الطريق الاول ان يبين ان هذا الوصف الذي ادعى - 00:13:27

انه غير مؤثر يبين ان هذا الوصف هو مؤثر عنده او يقيم الدليل على تأثيره الطريق الساني وهو ان يأتي على الوصف الثاني ويبين ان هذا الوصف غير منتقد لا كما يدعوه المعتبر - 00:13:51

ذلك ما يدعوه المعتبر. طيب هذا بالنسبة للاجابة عن هذا الاعتراض. نضرب مثلا على ذلك مثال ذلك ما لو قال المستدل كل مطعم  
كل ما تحقق فيه الطعم هو من جنس - 00:14:10

المطعومات كل ما تتحقق فيه الطعم فهو من جنس المطعومات. فلا يجوز فيه التفاضل في البيع قياسا على البر يعني هو الان بيدعني دعوة وهي ان كل مطعم لا يجوز فيه التفاضل في البيع و - 00:14:30

على ذلك بالقياس على البر المعتبر يقول وصف الطعم هذا وصف الطعم هذا منتقد ببيع الحنطة بالشعير فهذا فيه بيع مطعم  
بمطعم ومع ذلك لا يحرم التفاضل بينهما يعني يجوز ان يبيع - 00:14:56

عشرة او سبعة امثال من الشعير بخمسة من البر. هنا عندنا تفاضل بين الجانبين. وهذا مطعم وهذا مطعم. ومع ذلك هذا جائز فيأتي  
المستدل ويأتي المستدل ويقول الوصف الذي اسقطته الذي هو الجنس - 00:15:18

هذا وصف مؤثر وثبت هذا بالدليل. قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد وما  
دل عليه الدليل الشرعي لا يجوز اسقاطه - 00:15:41

يبقى هنا ادعى المعتبر ان هذا الوصف غير مؤثر فاهمله فجاء المستدل واجاب عن هذا الاعتراض بن هذا الوصف الذي اهمله هذا  
المعتبر وادعى انه غير مؤثر هو مؤثر بالفعل بهذا الدليل الشرعي - 00:15:58

طيب نضرب مثلا اخر المستدل يأتي ويقول بيع الغائب لا يجوز كما لو قال بعثتك ثوبا فهنا عندنا غرر وجهالة واعتمد على ذلك او  
قاس على ذلك ما لو باع غائبا. هنا ايضا عندنا غرر وجهالة. فكما ان - 00:16:18

كم لو انه قال بعثتك ثوبا هذا لا يجوز والبيع لا يصح. كذلك هنا فيما لو باع غائبا هذا ايضا لا يجوز ولا يصح ويأتي المعتبر فيأتي  
المعتبر ويقول هذا منكسر - 00:16:40

بما اذا عقد على امرأة لم يرها هذا منكسر بما لو بما اذا عقد على امرأة لم يرها. فيأتي المستدل ويحيط على هذا ويقول هناك فرق  
بينما اوردته من العلة وما اوردته انت ايها المعتبر باعتبار ان النكاح ليس كالبيع في الجهة - 00:16:57

اثبت الشرع الخيار بعد الرؤية في عقد البيع ولا يثبت هذا في عقد النكاح. يعني ما عندنا خيار مجلس في عقد النكاح لكن عندنا خيار  
مجلس عقد البيع فسم فرق - 00:17:22

بين عقد النكاح وبين عقد البيع. يبقى هنا في السورة الاولى رد المستدل الاعتراض بن هذا الوصف مؤثر لا كما يدعوه هذا الشخص  
اللي هو المعتبر وفي المثال الساني بين المستدل ان هذا الوصف - 00:17:40

غير منتقد لا كما يدعوه المعتبر لا كما يدعوه المعتبر فنرجع ونقول الكسر هذا قادح في الاصح من قوادح العلة وهو حجة كما

ذهب اليه المصنف تبعاً للاصل وبه قال جماعة من الاصوليين نكتفي بالكلام عن الكسر هنا - [00:18:02](#)  
والدرس القادر ان شاء الله نتكلم عن عدم العكس هو قول المصنف رحمة الله تعالى ومنها عدم العكس عند مانع تعدد العلل فهنتوقف  
هنا ونكتفي بذلك وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى ان يعلمنا ما ينفعنا وان يزددهنا علما - [00:18:25](#)  
وان يجعل ما قلناه وما سمعناه زادا الى حسن المصير اليه وعتادا الى يمن القدوم عليه انه بكل جميل كفيل وهو حسبنا ونعم الوكيل  
وصلی اللهم وسلم وبارك على نبینا محمد وعلى الله وصحبه اجمعین - [00:18:46](#)